

## «ثورة الغلابة» يعلّمها «نوفمبر» وحده

والحرية، والطلب منهم رسمياً على لسان الحركة بإرسال مندوبين لهم إلى مصر قبل 11/11، وذلك للوقوف على أي تجاوز واعتداء محتمل من السلطة الغاشمة بمصر في تعاملها مع الشعب المصري الناظر الذي سينزل إلى شوارع مصر مطالباً بالعيش والحرية والعدالة الاجتماعية.

المنسق العام للحركة، كما يظهر في مقاطع فيديو على «يوتيوب»، وصفحة الحركة على «فايسبوك»، ياسر العمدة، شخصية مغمورة سياسياً، وهذا يرفع نسبة العازفين عن المشاركة في فعاليات يوم 11 نوفمبر، من شباب الأحزاب والحركات السياسية.

اليوم المذكور، يفسره البعض بطريقة أخرى. قطاع من الرأي العام، يعتقد أن ثورة الغلابة تلك، مجرد فرقعات من صنع أجهزة الدولة، لصرف انتباه الناس، وتوصيل رسائل مُجهّزة سلفاً، تقول إن الناس لم يستجيبوا لدعوات التخريب والفوضى، وأن البلد انتصر على قوى الشر التي تقف وراء المؤامرة. يردد إعلام السلطة، دائماً هكذا فوائض لغوية، يلمع العبارات الرتيبة، ويُصوّر على إضافة نقاط معنوية، في سلّة الدولة العميقة، في آخر وردية الليل.

هناك ترتيب من جانب الحكومة للتعامل مع اليوم. هناك ما يُشبه التعليمات الرسمية الشفوية، لأحزاب، وهيئات رسمية، ومحافظي الأقاليم، بالمشاركة في فعاليات شعبية تدعم الرئيس السيسي، والدولة. خرجت مبادرة «هنبني ونعمر»، من الأدرج، دعوة للتبرع لصندوق تحيا مصر، عن طريق رسائل المحمول.. وزارة الداخلية، من ناحيتها أعلنت جهوزيتها لمواجهة أي محاولات لإعادة البلاد إلى دائرة الفوضى وعدم الاستقرار.

هناك مسجّن آخر، قررت الرئاسة طرحه لتجنب صدام بعض الإعلاميين ورؤساء الأحزاب، الذين يختلفون معها في بعض التفاصيل الفرعية. شكّلت لجنة من الشباب الذي شارك في مؤتمر شرم الشيخ الأخير، لإعداد قوائم بمن يمكن أن يصدر لصالحهم قرار عفو رئاسي. خطوة تشكك المنظمات الحقوقية المستقلة، في جديتها، بدعوى أنها لن تشمل من صدر بحقهم حكم قضائي نهائي. القصة ستأخذ بعض الوقت، وتُتسى، وقد لا يُعفى عن أحد (عايز نبوظ أي حاجة في مصر، عمل لجنة).

الحكومة على الخط، هناك تعليمات بامتنعاص غضب الجماهير. تعريفه جبرية على سائقي سيارات الأجرة. قرار التعويم، خطير، والأسعار ترتفع من تلقاء نفسها. رئيس الوزراء شريف إسماعيل جمع الصحافيين، ليقول إن الخطوة لا مفر منها. ستزيد من الاستثمارات الأجنبية في مصر، وسترفع معدل النمو، وتوفر آلاف فرص العمل للشباب. لا تلقوا. مصر بخير. كتب الصحافيون عبارات رئيس الوزراء المُنمقة، وراح الناس يتشابهون بالأيدي أمام المتاجر، ومحطّات البنزين، وداخل «الميكروباص».

كل شروط الغضب الجماهيري، متوفرة، لكن الشرط الذاتي يهرب من مواجهة الكل يتبرأ من «ثورة الغلابة». هذا لا يعني أن «الغلابة» لن يثبثوا في مُقبل الأيام، يُخبثون التوقيت. الناس يكلمون أنفسهم. الوضع يزداد سوءاً، وهناك تواع اقتصادية أكبر. كرة الثلج (قرض الصندوق) تتدرج. النوم في الكسل، يقتل قوى المعارضة، المحسوبة على التيار المدني الواسع. لا بديل أمامها سوى التجمّع، وتدريب الخيال، لخلق بديل (تنظيم - حزب) جماهيري حقيقي، يُبنى من أسفل، من حوار وقرى الغلابة الذين لم يعودوا قادرين على اليأس أكثر مما يتسوا.



في مدينة راس غارب المصرية التي اجتاحتها السيول والأمطار (إف ب)

وصنافير، كانت تدريباً جيداً من ناحية قوة الدعاية والتأثير المعنوي، لكنها كانت ضعيفة تنظيمياً (شمعة أضاءت في ظلام المعارضة المصرية، ثم انطفأت). زد أنّ السلطة الحالية، كانت تدكّن في جيبها، سيناريو الإخلاء القسري للجميع بعد تظاهرات 30 يونيو.

دعوات التظاهر، تتأمل جسد المعارضة المُنهك. الكل غير مهياً لجو

الطلب، ليتقدم الركود؛ السياحة متوقفة، فيما الاقتصاد العالمي متباطئ أصلاً.

يقول كهنة البنك المركزي، إن هدفنا هو ضبط منظومة أسعار الصرف الجديدة، لخفض معدل التضخم، وضبط الأسعار التي زادت في الأسابيع الماضية 16% من تسعيرة المستودرين للسلع، وبالتالي فلن تزيد مجدداً، لكنها أيضاً روية غير دقيقة. فتحرير أسعار الوقود، وهو شرط آخر للصندوق الدولي، سيرفع مجدداً معدل التضخم. وعجز الموازنة سيرتفع، وكذا خدمة الدين الحكومي، وقرار رفع سعر الفائدة 3% الأخير، زاد عبء تكلفة اقتراض الحكومة... لينزل بالمحصلة ملايين من أبناء الطبقة الوسطى إلى الطابق الأرضي.

التوابع السياسية لزلزال التعويم، ترتطم بنواذ البيوت. هناك جرافيتي ومُلصقات تدعو الناس إلى التظاهر. هو موعد جديد لجسّ النبض الجماهيري، بينما التوقعات حول قدرة هكذا دعوة على الحشد، ضعيفة.

حتى الآن، رغم إعلان وفاة الجنيه. عبارة «غلابة» جذابة، لكنها مُكرّرة. في 9 أيلول/سبتمبر 2014، دعت حركة «صنك المحسوبة على جماعة الإخوان، إلى «ثورة غلابة»: «علشان بقينا ع الحديدة، اغضب. احشد. انزل. لم تنجح الدعوة في الحشد، ومزّت كطائر عابر، خاصة أنّ الرأي العام المُحتقن والغاضب من فترة حكم الإخوان، مشى على طول خط الاستغراب، ولم يعبا للدعوة: «الإخوان مع الفقرا؟ اشمعنى النهاردة؟ مش الغلابة دول كانوا مخربين، ومُتآمرين على الرئيس مرسي، السنة إلی فاتت؟»

هناك غموض يلفّ دعوات النزول 11 نوفمبر: الجمهور الذي خرج في ثورة يناير، مُحبط، والمفاجآت دائماً كانت في غير صالح الفريق الأكثر وعياً وخيبة أمل. وبخلاف المناخ غير الديمقراطي الحالي، فإن الشرط الذاتي للاحتجاج المنظم غير متوفر: البنابريون يعانون كسوراً عميقة في العظم، فلا يقوون على المشي، ولم يُمرّنوا منذ عامين، تقريباً، لياقة الحشد والتعبئة. تظاهرات تيران

«تعويم مصر» كان المحطة التالية لقرار تعويم الجنيه. ارتفعت أسعار الوقود. فازت أسعار بقية السلع. كما نبرة الغضب والاحتجاج. هناك دعوة إلى «ثورة غلابة» يوم الجمعة. بالتوازي مع وقوف قرض صندوق النقد الدولي على الأبواب التي قد تخفي بعض المفاجآت

### رضوان آدم

ثورة الغلابة تراقب، وعلّمها عند 11 نوفمبر الجاري وحده. أسعار البنزين والسيارات، وغاز السيارات، وأنبوبة البوتاجاز، زادت، فيما الغضب يفوح من صدور المصريين. تعويم الجنيه (الخميس الماضي)، زلزال مُتسلسل، والدواء المرّ (قرض صندوق النقد الدولي) قتل المريض العزيز. فلا تنسوا أحاكم الجنيه بالدعاء، صلّوا من أجل أن تستقر روحه المُعدّبة في سماء النسيان. صار مرحوماً، وقد دخل التابوت الفرغوني المُعتبر، وسط صرخات الملايين المكومين... صاحوا فلم تسمع الجثة: «ح تسبينا لمن من بعدك يا جنيه؟»

تبقى الدعوة إلى تظاهرات 11 نوفمبر في خلفية وسائل الإعلام الرسمية، إذ راحت تصوّر قرار التعويم بالانتصار الوطني: اقتصاد مصر في «العالي»، مليارات القرض في الطريق، والاستثمارات في العربية التالية. لكن الحقيقة عكس ذلك: الأسعار ارتفعت بالفعل، بمقدار 40% في ساعات، وقابلة للزيادة؛ الركود التضخمي سيرتفع؛ الاستثمارات في البلد ضعيفة (14% من الناتج المحلي الإجمالي) والمناخ الجاذب أضعف؛ تراجع قيمة الأجر الحقيقي مقابل التضخم، سيؤذي قطعاً إلى تراجع

قدرتها (قدرة الرئيس الجديد) على المواءمة بين الاستحقاقات الجديدة، وما تريده إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وما يميل إليه العرب، ومواقف «حماس»، ومواقف الشركاء (فصائل اليسار)، وموقف «الجهاد الإسلامي»، وقبل كل ذلك موقف الجمهور الفلسطيني في الضفة، والقدس المحتلة.

أما «فتح»، فخلال مرحلة خسارتها السيطرة على غزة وسنوات المراجعة الذاتية، ترسخ لدى كوادرها قناعة تقول إن «حماس» تميزت عنهم بنقطة قوة لا تزال تحتفظ بها، وهي أنها حافظت على التنظيم أقوى من السلطة التي بنتها، في حين أن «فتح» هدمت التنظيم وقوت السلطة، وصولاً إلى مرحلة واجهت السلطة فيها مصيرها من دون أن يدافع فيها التنظيم عنها كما يجب (مثلاً كان يمكن أن يعمل عنصر وزارة الداخلية في «كتائب القسام» براتب «الداخلية») ولكن لا يمكن عضو الكتائب فعل العكس).

هذه القناعة، إلى جانب تعزيز عباس لها عبر تعزيز السلطات في يده، دفعت وتدفع فتحاويين كثيرين إلى الطلب منه استحداث منصب نائب له، حتى يحسم أمر خلفته. ولو بصورة مبدئية. ويحفظ الحركة على الأقل، وفي أحسن الأحوال، سيقطع ذلك الطريق على سيناريوهات الفوضى المتوقعة. لعل هذا التقدير هو الأقرب إلى التصديق بدلاً من القول إن مطلب استحداث هذا المنصب منبوعه الخوف من تهديدات إسرائيلية بحق عباس، علماً بأن القانون الفلسطيني (هجين من قوانين بريطانيا وأردنية ومصرية) ينص على أن يتراأس السلطة بعد «رحيل» رئيسها، رئيس المجلس التشريعي (حالياً هو من «حماس») لـ 60 يوماً تجري بعدها انتخابات مبكرة.

عموماً، لا يمكن إنكار أن منصب نائب الرئيس سيحمي ما تستحوذ عليه «فتح» في السلطة حالياً إذا تسلّم نائب عباس دوره في السلطة والحركة، ولكن الأخير يخاف من أن يكرر نائبه ما فعله هو مع عرفات، وظل يؤجل بث هذه القضية إلى «قرار جماعي» يتخذه من بقي من الحركة - فضلاً على مزاجه - في مؤتمرها اللاحق، المؤجل أيضاً مرة تلو أخرى. وبينما تعيش «فتح» انقساماً ثنائياً في الظاهر بين تباري محمود عباس ومحمد دحلان، ينتظرها بعد «رحيل» الأول انقسامات متفرعة تهدد وجودها، وترشح «حماس» أن تكون الحركة الأولى على جميع الصعد في فلسطين، وهو ما سيبحث في الحلقة المقبلة.

## دحلان

رامز عنبر، إن «الاتفاق كان ثمرة جهود وساطة قام بها الأسير المحرر ياسر عبد العال بين العائلة وبين كتائب القسام»، مشيراً إلى أن الكتائب ستصدر بياناً اليوم الاثنين توضح فيه التفاصيل وستقيم مهرجاناً على شرف اتفاق الصلح.

يعلّق المحلل فايز أبو شمالة بأن الاتفاق «استثنائي ومرتبب ببعض الظروف الخاصة ويهدف إلى وأد نار الحقد بين العائلات الفلسطينية في غزة، وهو غير مرتبب بملف المصالحة المجتمعية بين فتح وحماس، لأن الكتائب ستدفع هذه الدية من ميزانيتها الخاصة». وأضاف أبو شمالة أن موازنة المصالحة المجتمعية كان المفترض أن تدفعها دول عربية، لكن «محمود عباس لا يريد لهذه المصالحة أن تحصل، بل يسعى إلى ربط المصالحة المجتمعية ببقية الملفات المتعلقة بالحكومة وتسليم معبر رفح البري».

(الأخبار)